## ورقة بحثية:

## الأثر القانوني والإجرائي على تحسين صرف الريال اليمني وانعكاساته على التسعير في السوق اليمني.

**المقدمة:**

يمثل استقرار سعر صرف العملة الوطنية الركيزة الأساسية لأي اقتصاد، حيث ينعكس مباشرة على مستويات الأسعار، من خلال القدرة الشرائية، وثقة المتعاملين بالسوق. وكلنا نعلم مقدار الضغوطات الاستثنائية الناجمة عن الانقسام المؤسسي وضعف الاحتياطيات، والممارسات غير المنظمة من خلال المضاربة في العملة من قبل الصرافين وهذا بدوره أثر على (تكلفة الاستيراد، التضخّم السلع المستوردة وفقا للتقلبات، التوقعات، سلاسل التوريد)، ومن هنا، تأتي أهمية تقييم الأثر القانوني والإجرائي للإصلاحات النقدية على تحسين صرف الريال، وما يرتبط به من انعكاسات على آليات التسعير في السوق اليمني وتبيّن كيف يمكن للتدخلات القانونية والإجرائية (تنظيم الإعلان عن الأسعار، القيود الجمركية، السياسات الضريبية، آليات دعم المستهلك، الرقابة السوقية المتعلقة بالتكلفة من بلد المنشأ الى المستهلك) وهذا بدوره يعزز ثبات الاسعار بما يتناسب مع التغير في سعر الصرف على المستهلك النهائي.

**المشكلة: -** تبرز الإشكالية في مدى مواكبة التشريعات القانونية والاجرائية في التعامل مع القضايا الراهنة والتي تساعد في تحسين سعر الصرف؟

**هدف الدراسة**: تتمثل اهم الاهداف في الاتي: -

1-توضيح الآثار القانونية والإجرائية لبرنامج/تحسّن سعر الصرف على آليات التسعير

2-اقتراح آليات تشريعية وإجرائية للتعامل مع هذه الآثار حمايةً للاقتصاد والمستهلك

**الأهمية: -** تكمن الأهمية في التوصل الى التشريعات القانونية والاجرائية التي لها تأثير كبير في تحسن سعر الصرف بالإضافة الى معرفة التدخلات القانونية التي تعطي الحماية الكاملة للمستهلك وضمان حقوقه

**المنهجية: -**

مراجعة منهجية للقنوات الاقتصادية المؤثرة (نظريًا) على التسعير عند تحسّن سعر الصرف بالإضافة الى تحليل إجرائي للقوانين والقرارات الوزارية ذات الصلة (تنظيم إشهار الأسعار، تسعير السلع الأساسية، نظام الجمارك، الضرائب) وفق إطار قانوني عام مشابه للقرارات المعروفة (قرار إشهار الأسعار) لتسريع الإجراءات وفقا للمرحلة

**أولاً: الخلفية الاقتصادية**

*شـهد الريال اليمني تذبذبات حادة، حيث تجاوزت نسـبة التراجع أكثر من 400% خلال الفترة الحالية.

*ارتفاع الأسعار في السوق لم يكن مرتبطاً فقط بتكاليف الاستيراد، بل تأثر أيضـاً بالمضـاربات والاحتكار وعوامل اخرى

*تزايدت عمليات التحويل نحو العملات الأجنبية كوسيلة للتحوط من تقلبات الريال.

**ثانياً: الإطار القانوني**

**1-التشريعات المنظمة لسوق الصرافة:**

-أهمية اصـــدار قرار تشـكيل اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات من السـلع والتي يترتب عليها: -

-ضمان تامين انتظام سلاسل الامداد ومرقبة أسعار السلع

-إلزام شركات الصرافة بترخيص رسمي وفق ضوابط محاسبية.

-مكافحة السوق السوداء عبر تطبيق العقوبات على الجهات غير المرخصة.

**2-حماية الريال كعملة إلزامية:**

-إلزام التعامل بالريال في السوق المحلي (المعاملات التجارية، الرواتب، الخدمات).

-تقليل الاعتماد على العملات الأجنبية بما يعزز الطلب الداخلي على العملة الوطنية.

**3-الشفافية والمساءلة:**

-سن قوانين تفرض الإفصاح عن حجم المعروض النقدي والتدخلات المالية.

-تقوية اســتقلالية البنك المركزي بما يضــمن تطبيق الســياســات النقدية بعيداً عن الضــغوط السياسية.

-الأبعاد القانونية والإجرائية ذات الصلة بالتسعير (مَنَظور تشريعي وإجرائي)

4. **أحكام إشهار وعرض الأسعار**

-ضـرورة وجود قرارات/لوائح تُلزم بعرض السـعر على السـلع وتحديد آلية الإشـعار والتوثيق (مثال: نص يفرض عرض السعر على كل وحدة، وبيان سعر الوحدة ووزنها).

الأثر: إشـهار أسـعار أقل (بسـب انخفاض تكلفة الاسـتيراد) يجب أن ينعكس فعليًا في محاضـر البيع—تطبيق إنفاذيّ سريع يمنع التلاعب بالأسعار رغم انخفاض التكاليف.

**5. القوانين الجمركية والضريبية والإجراءات الإدارية**

-مراجعة التعريفة الجمركية: قد تكون هناك حاجة لتعليق أو تعديل رسوم حمولة على السلع الأساسية مؤقتًا إن كانت تُثقل كاهل الأسعار.

-السياسة الضريبية (الضرائب غير المباشرة): تخفيض أو تأجيل الضرائب والجمارك على سلع أساسية للتسريع في تمرير انخفاض التكلفة إلى المستهلك.

-الإجراء: إصدار قرارات إجرائية مؤقتة (تعليمات وزارية أو قرارات استثنائية) لتعديل آليات حساب الرسوم والضرائب خلال فترة التحسّن.

**6. رقابة الأسعار ومنع الاحتكار**

-تشديد الضوابط على تكتلات التوزيع والاحتكار الذي يمنع انتقال الفائدة من تراجع تكاليف الاستيراد إلى تخفيض أسعار التجزئة.

-آليات تنفيذية: لجان ميدانية، عقوبات إدارية وسرعة إجراءات التقاضي الإداري لمنع ممارسات الاحتكار.

**7. حماية المستهلك والدعم الاجتماعي القانوني**

-إعادة توجيه شبكات الدعم (إن وُجدت) نحو الفئات الأكثر تأثراً وفرض قواعد شفافية على البرامج الإعانات لضمان وصول الفائدة.

-دور الجهات التنفيذية: إشراك الجمعيات الاستهلاكية والمنظمات المدنية في متابعة الأسعار.

**ثالثاً: الإجراءات التنفيذية**

**1.سياسات البنك المركزي:**

-السيطرة على الموجودات من العملات الأجنبية وتنظيم عمليات ضخ العملة وربطها بالاحتياطي الفعلي من النقد الأجنبي.

-تفعيل المزادات العلنية لبيع وشراء العملات للحد من المضاربات.

**2.آليات ضبط السوق:** القنوات الأساسية التي يمرّ عبرها أثر تحسين سعر الصرف على
**أ-التسعير:** -مراقبة الأسعار وربطها بسعر صرف واقعي ومعتمد.

-إلزام المستوردين والتجار بتسعير السلع بناءً على التكلفة الفعلية مضافاً إليها هامش ربح محدد.

**ب-تكلفة الواردات:** تحسّن سعر الصرف (قوة الريال) يخفّض تكلفة شراء السلع والمواد الأولية بالعملات الأجنبية ← انخفاض تكلفة المنتج النهائي المحتمل.

**ج-التضخّم المستورد:** تقليل الضغوط التضخمية الناتجة من سلع مستوردة يؤدي إلى تباطؤ تضخّم أسعار التجزئة.

**د-التوقعات والأسواق:** استقرار أو تحسّن الصرف يحسّن التوقعات لدى التجار والموردين فيقلّ الطلب على التحوط بسعر أعلى وبالتالي يخفّف التكهنات السعرية.

**ز-سلاسل التوريد المحلية**: انخفاض تكاليف المستوردات يدخل عبر سلاسل التوريد ويخفض تكلفة المدخلات الصناعية والزراعية.

**ل-سلوك السوق**: قد يؤدي تحسّن الصرف إلى تغيّر سلوك العرض والطلب (مثلاً زيادة المعروض من مستوردين كانوا متحفظين، أو تخفيض هوامش الربح)

**م-التنسيق المؤسسي:**

1-تكامل السياسات بين البنك المركزي، وزارة الصناعة والتجارة، وهيئة الضرائب والجمارك لضمان تطبيق موحّد.

2-التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بضبط أسعار السلع متمثلة في وزارة الصناعة والتجارة والزراعة والثروة السمكية والصحة والسياحة والمحافظة متمثلة في (السلطات المحلية) وأجهزة الضبط القضائي

3-تشكيل لجنة مشتركة بين وزارة الصناعة والتجارة والغرف التجارية لرسم سياسة الأسعار ومراقبتها والحد من التلاعب من قبل المخالفين واحالتهم للنيابة

3-الرقابة التقنية:

-استخدام الأنظمة الإلكترونية لمتابعة حركة الصرف والتحويلات وتكاليف سلاسل الامداد وفقا لنظام المخزون الاستراتيجي حتى إيصال السلعة للمستهلك

-تعزيز الشمول المالي للحد من التعاملات النقدية غير الرسمية.

**رابعاً: الأثر على التسعير في السوق اليمني وسبل معالجتها: -**

-تحيّز التجار لرفع هوامش الربح: العمل على وضع استقرار نسبي للأسعار عند ضبط سعر الصرف وفرض رقابة شفافة على الهامش وإلزام نشر أسعار البيع والشراء للسلع الرئيسية.

-تلاعب في نوعية السلع لتبرير السعر: تدوين مواصفات إلزامية للسلع الأساسية وفحص عينات عشوائية من المنتج بما يضمن تعزيز ثقة المستهلك والتاجر بآليات السوق مما يقلل من النزعات الاحتكارية.

-تذبذب سياسات التعرفة والرسوم: تخفيض هامش التذبذب بين الأسعار الرسمية وغير الرسمية للسلع الأساسية وضرورة إصدار إطار زمني واضح للتدابير وتضمينها في قرارات قابلة للمراجعة لتفادي عدم استقرار تشريعي يعيق أصحاب الأعمال.

-مشكلات فجائية في إيرادات الدولة (إذا خُفِّضت ضرائب/رسوم): وضع آليات تعويض مؤقتة أو إعادة توجيه الإنفاق الاجتماعي.

**خامسا: أدوات إجرائية وتشريعية مقترحة: -**

1. قرارات وزارية سريعة (تنفيذية، نافذة خلال أسابيع)
2. تعديلات تنظيمية قصيرة-متوسطة (شهران–6 أشهر-عام)

3.قرار مؤقت للإسراع في الإعلان عن أسعار السلع الأساسية: إلزام محلات التجزئة والمستوردين بنشر أسعار مدعومة/جديدة خلال 7 أيام من ورود تعديل التكلفة.

4.تعليمات مؤقتة للجمارك: تسهيل عمليات التخليص لتقليل تكاليف التخزين والتمرير السريع للمنتجات.

5.إعفاءات/تخفيضات مؤقتة على بعض الرسوم على السلع الأساسية خلال فترة التوازن.

6.نظام لنشر ومقارنة الأسعار: بوابة إلكترونية بسيطة لعرض أسعار السلع الأساسية في الأسواق الرئيسة يمكّن المستهلكين والجهات الرقابية من مقارنة الأسعار.

7.حصر ومراقبة سلاسل التوريد الكبرى: إلزام الموردين بتقديم قوائم تكاليف دخول لتفسير أي فروق سعرية كبيرة.

8.إجراءات إنفاذيه ودعائية

9.حملات توعية للمستهلك حول حقوقه وكيفية تقديم شكاوى عن عدم انعكاس التراجع في الأسعار.

10.تعزيز قدرات المفتشين وتبسيط إجراءات تحرير المخالفات

**مؤشرات قياس الأداء: -**

من خلال متابعة الأداء في الإجراءات والأثر في الأمور التالية**: -**

1.نسبة السلع الأساسية التي خفّ سعرها خلال 3 و6 و12 شهرًا.

2.متوسط الهامش التجاري (قبل/بعد) للسلع المدروسة.

3.عدد حالات المخالفة المتعلقة بعدم انعكاس تخفيض التكلفة إلى المستهلك.

4.وقت التخليص الجمركي المتوسط للسلع الأساسية

**خامساً: التحديات**

1-ضعف تنفيذ القوانين وغياب الرقابة الميدانية.

2-الانقسام المؤسسي بين المراكز المالية المختلفة.

3-محدودية الاحتياطيات الأجنبية وضعف الإنتاج المحلي.

4-مقاومة بعض مراكز النفوذ للإصلاحات النقدية حفاظاً على مكاسبها من السوق الموازي.

**سادساً: التوصيات**

1-توحيد السياسة النقدية بين مختلف السلطات المالية والتنسيق الفوري مع الجمارك والمالية لدراسة إعفاءات مؤقتة أو تأجيل تحصيل بعض الرسوم على السلع الأساسية.

2-تكاثف الجهود من الجهات ذات العلاقة في الحد من التلاعب في أسعار السلع بالتنسيق مع محافظ المحافظة والسلطات المحلية

3-تفعيل العقوبات الرادعة على المضاربين والمتلاعبين بالعملة والأسعار والقيام بتحديث القوانين بما يتناسب مع المرحلة الحالية

4-تبني نظام تسعير مرن يوازن بين حماية المستهلك وضمان استمرار تدفق السلع.

5-دعم الإنتاج المحلي لتقليل الاعتماد على الاستيراد وبالتالي تخفيف الضغط على العملة.

6-تعزيز الشفافية عبر تقارير دورية من البنك المركزي ووزارة الصناعة والتجارة.

7-اصدار قرار وزاري إجرائي مؤقت يلزم بنشر الأسعار المحدثة خلال 7 أيام على مستوى المستوردين والمستودعات ومحلات التجزئة.

8-إطلاق منصة بسيطة لمقارنة أسعار السلع الأساسية واستقبال الشكاوى وبلاغات عدم تطبيق انخفاض الأسعار من قبل التجار. (تبدأ بمناطق رئيسية مثل عدن/تعز/حضرموت) مرورا على بقية المحافظات بالتعاون مع الجهات الميدانية.

9-تعزيز التفتيش والإنفاذ وتخصيص فرق تفتيشية قصيرة المدة لأسابيع بعد كل موجة تغيير في سعر الصرف.

10-معالجة قضايا الاتاوات المأخوذة من التجار بطريقة غير رسمية

11-تفعيل نظام الاتمتة الخاص بالمخزون الاستراتيجي والاسواق بما يضمن الشفافية في التكلفة الفعلية للسلع وما يقابله من احتياج للعملة الأجنبية

**الخاتمة**

إن اســتقرار العملة الوطنية ليس مجرد قضــية مالية، بل يمثل ركيزة للاســتقرار الاقتصــادي والاجتماعي. والإصـــلاحات القانونية والإجرائية، هي أداة أســـاســـية لتخفيف الأعباء على المســتهلكين ولإعادة توازن الأســعار في الســوق اليمني، لكن تحقيق ذلك يتطلّب تدخلاً قانونيًا وإجرائيًا ســريعًا ومنســقًا لضــمان نقل الفائدة من مســتوى التكلفة إلى مســتوى التجزئة وتوفر إطارًا لمرحلة قصــيرة ومتوســطة وطويلة المدى لتحقيق الهدف متى ما تم تنفيذها بصــرامة وبمهنية، قادرة على تحسين صرف الريال اليمني، وبالتالي ضبط التسعيرة في السوق المحلي. وهذا يتطلب شــراكة حقيقية بين الجهات الحكومية، القطاع الخاص، والمجتمع المدني، لتحقيق بيئة اقتصادية مستقرة ومستدامة.

**د. عاطف حسين حيدره**

**وكيل قطاع التجارة الداخلية**